باب الدال

الداقم :

من التركية طاقم أو طاقيم من المصدر طاقق بمعنى أن يعلق ، وتطلق الكلمة فى التركية على مجموعة الآلات أو الأدوات المتعلق بعضها ببعض والتى تستعمل معاً بترتيب خاص ، ولا تصلح إلا متكاملة ، يقول الترك : جاى طاقيمى : أى طقم الشاى ، وآت طاقيمى أى طقم الحصان . وتطلق أيضا على مجموعة الأشخاص الذين يؤدون معاً عملاً واحداً ، ويرى دوزى أنها عن اليونانية Taγma عربت هذه الكلمة بمعانيها بصيغة طقم ، ووردت فى المعجم الوسيط بسكون القاف .

« وفى يوم الزفة أرسل إليه على بك ركوبته وجميع اللوازم من الخيول والمماليك وشجر الدر والزرديات وكذلك داقم الباشا من الأغوات والسعاة والجاويشية » ١/٢٥٨ .

« وصلت الأطواخ (انظرها فى بابها) والداقم إلى الباشا ، فابتهج لذلك وأمر بعمل شنك (انظرها فى بابها » ٢/١٨٩ .

داقم الباشا فى الشاهد الثانى عبارة عن قفطان وسيف وكرك وشلنج (كما نقل جان دنى فى كتابه . Sommlaire P 36

الدبوس :

فى الفارسية دبوس بلا تشديد : عصا طولها قدمان مغطاة الرأس بالحديد ، تضرب بها الرءوس فى القتال ، وفى التركية طبوز بالطاء المضمومة وبالباء المشربة والزاى ؛ ويظن سامى بيك أن هذه الكلمة التركية هى الأصل وأن الدبّوس معربها .

وفى صبح الأعشى : الدبوس ويسمى العامود وهو آلة من حديد ذات أضلاع ينتفع بها فى قتال لابس البيضة ومن فى معناه ويقال : إن خالد بن الوليد رضى الله عنه به كان يقاتل » ٢/١٤٢ .

وقد شرح الإمام السبكى فى معيد النعم كلمة جمقدار بكلمة حامل الدّبوس ، وكلمة جمقدار مكونة من الكلمة التركية جوماق بالجيم المشربة وهى العصا الغليظة الرأس ، ودار الفارسية : بمعنى صاحب ، وربما كانت كلمة جوماق هذه أصلاً للكلمة المصرية الشومه ، وهى فى لغة الريف النبوت الغليظ يضرب به فى العراك العنيف ، وقد ثبت استعمال الترك هذه الكلمة فى العصر المملوكى بمعنى الشومة ؛ فقد ذكرها أبو حيان الأندلسى فى كتابه « الإدراك للسان الأتراك الذى حرره بالقاهرة » قال : جمق : العصا (ص ٤٦) .

والخلاصة أن الدبوس هو العمود وهو الجمق إلا أن العمود من حديد ومضلع وفى الجبرتى : « وبات يطوف على الباعة ويضرب بالدبوس هشماً بأدنى سبب » ٤/٢٩٨ .

الدرابزين :

فى الفارسية : دربزين بفتح الدال وسكون الراء وفتح الباء ويرى أحمد عيسى بك فى « المحكم » فى أصول الكلمات العامية أنها من اليونانية Τζαπεζιον الحاجز . وفى مفاكهة الخلان : « وفى هذه الأيام أمر النائب بعمل درابزين خشب طوال . . وجعل فى الدرابزين ثلاثة أبواب يدخل منها » ١/٢٩٦ .

وفى صبح الأعشى : « ويستمر النائب راكباً حتى يأتى المقعد المذكور وهومقعد مربع مرتفع عن الأرض عليه قبة مرتفعة ودرابزين من خشب دائر . . » ٤/٢٢٣ .

وفى الجبرتى : « وفيه الطين مغروس به الأشجار ومحيط به درابزين مصبغ » ٤/٣١٨ .

الدستور :

فى الفارسية دستور بفتح الدال ، من الفهلوية Dastwar بفتح الواو بمعنى القاضى والحكم وكبير الزرادشيين . ومازالت مستعملة بهذا المعنى عند الزرادشتيين فى إيران والهند ، وهى فى الفارسية الحديثة بمعنى الوزير النافذ الحكم ، دخلت التركية بلفظها ومعناها . ومن الترك من يضم الدال ضمة مقبوضة مرققة ثم يضم التاء ضمة مقبوضة مفخمة هكذا Düstur (انظر بانك ألين) . وعربت الكلمة بضم الدال . وتستعمل فى الفارسية والتركية بمعنى القواعد الأساسية لعلم من العلوم أو صناعة من الصناعات ، وفى صبح

الأعشى : « صورة الكتابة على ما رأيته فى بعض الدساتير » يقصد الكتب التى تتناول قواعد فن الترسل وتحرير الديباجات على مقادير المرسل إليهم (انظر ٧/١٦٦) .

ومن معانيها الإذن ، وبهذا المعنى يستعملها الترك والعرب إذا دخل الرجال بيوتاً غير بيوتهم ؛ حتى يفسح النساء الطريق (انظر سامى بك) ، ويستعملونها أيضاً إذا هموا بالدخول فى مكان مظلم استئذاناً من الجن ! ، وفى الجبرتى : « ومنهم من يقول : الله الله ؛ ومنهم من يقول : دستور يا أسيادى » ٢/١١٤ .

وفى المحاسن اليوسفية « أعطى العساكر دستوراً » ص ٦٩ أى تصريحاً ؛ وفى الفيح القسى : « ومازال يستعف السلطان عمه ، ويسترهف فى تخصيصه بتلك الولاية عزمه ، ويسأل ويتوسل ويرسل ويتوصل حتى أخذ دستوره واستكتب منشوره » ٣٢٣ .

وفى النجوم الزاهرة : « وأما الضعفاء من عسكر مصر فأعطاهم السلطان دستوراً بعودتهم إلى الديار المصرية ٨/١٥ .

وفى صبح الأعشى « لا يمكنان أحداً من الرجال المرتبين بالقلعة المحروسة وأرباب النوب أن يخل بنوبته ، ولا يخرج من القلعة أحد من الرجال إلا بدستور ، ويعود فى يومه » ١٣/١٠٢ .

ووردت بمعنى الوزير فى رسالة حررها علماء مصر لترسل إلى الآستانة ، ونقلها الجبرتى : « أما بعد رفع القصد والرجاء ومد سواعد الخضوع والالتجاء فإننا ننهى لمسامعكم العلية وشيم أخلاقكم المرضية بأنه قد قدم حضرة الدستور المكرم والمشير المفخم . . إلخ » ٤/١٢ .

الدفتردار :

الدفتر من الكلمة اليونانية دفتـــيرا Diphthéra بمعـــنى جلد الحيوان ، لأنه كان يستعمل للكتابة ، دخلت العربية قديماً وفيها ثلاث لغات : الدفتر بفتح الدال كجعفر ، ومن العرب من يقول تفتر بالتاء على البدل ؛ والدفتر بكسر الدال وزان درهم ، والدفتر جماعة الصحف أو الكراس .

واستعملت فى العربية بمعنى الممسحة : فى صبح الأعشى : « الممسحة وتسمى الدفتر أيضا ، وهى آلة تتخذ من خرق متراكبة ذات وجهين ملونين من صوف أو حرير أو غير ذلك من نفيس القماش يمسح القلم بباطنها عند الفراغ من الكتابة لئلا يجف عليه الحبر فيفسد . والغالب فى هذه الآية أن تكون مدورة مخرومة من وسطها ، وربما كانت مستطيلة ، ويكون مقدارها على قدر سعة الدواة » ٢/٤٨١ .

دخلت كلمة دفتر فى الفارسية أيضاً بلفظها وبمعنى جماعة الصحف ، وأما (دار) ففارسية بحت ، ومعناها الصاحب أو القيم ، فالدفتردار لغويا : هو صاحب الدفتر .

كان السلاجقة يلقبون القيم على شئون المال فى دولتهم بلقب المستوفى ، وكان الأيلخانيون يلقبونه (مستوفى الممالك) ، وكان تحت مستوفى الممالك عند الأيلخانيين (دفتردار الممالك) ، وهو المشرف على الأمور المالية فى إقليم من الأقاليم . وقد أخذ العثمانيون وغيرهم من أصحاب الإمارات التركية الأناضولية التى ظهرت بعد انهيار سلاجقة الروم اسم (الدفتردار) عن الأيلخانيين الذين حكموا الأناضول ، وحولوا دولة السلاجقة إلى دولة تابعة .

ولا يُدرى بالضبط متى استعمل العثمانيون هذا اللقب ولكن الكلمة كانت معروفة فى النصف الأول من القرن الخامس عشر : فقد نقل المرحوم إسماعيل حقى أوزون جارشيلى أن من بين الشهود على عقد تمليك أراضٍ منحها السلطان مراد الثانى لعالم تركى يقال له فضل الله فى شعبان سنة ٨٤٥ (١٤٤١) شاهداً اسمه مراد بن يحيى بك المعروف بالدفتردار . ومن بين الشهود على وقفية حفصة خاتون فى بروسة ، وهى محررة فى رمضان ٨٤٧ (يناير ١٤٤٤) شاهد « اسمه عبد الجليل بك بن الحاكم محمد شيروانى الدفترى . وقد وردت الكلمة بمعناها الإصطلاحى فى قانون محمدالفاتح فقد ورد به (. . ومالمك وكيلى دفتر دار مدر) أى ووكيل مالى هو دفتر دارى .

وكان الدفتر دار بمثابة وزير للمالية ، وينص قانون محمد الفاتح على أن يكون فتح خزانة المال وخزانة الدفاتر وإغلاقهما إذا لزم ذلك بمحضر من الدفتردار .

وينص أيضاً على أن الباش دفتر دار إذا أكل فى الديوان الهمايونى فعلى مائدة الصدر الأعظم نفسه .

وكان الدفتر دار من سعة السلطة بحيث يرشّح للجاويشية (انظر جاويش) والسباهية والكتابة بل يرشح للصنجقية والزعامة ، وله الحق فى أن يعطى علاوة لا تزيد عن آقجتين دون رجوع إلى السلطان ، وله عند الخروج للحرب أن يقترب من السلطان وأن يحدثه .

وينص القانون أيضاً على أنه إذا أُعطى الدفتر دارُ خاصا (أى إقطاعا) فغلته سبّمائة ألف آقجة ، فإن أعطى راتباً فمن مائة وخمسين ألف آقجة إلى مائتين وأربعين ألف آقجة ، وإن أحيلت إليه بعض الإقطاعات ليلتزم بها مالياً أو لتكون أمانة عنده فإنه يتقاضى ألف آقجة عن كل حمل (الحمل فى الاصطلاح

المالى العثمانى مائة ألف آقجة) ، وعند تسليم الإيراد النقدى لهذا الإقطاع إلى الخزانة فله عشرون فى الألف من هذا الإيراد ، وكان هذا المبلغ الذى يتقاضاه الدفتردار يسمى (كسر منضم) ، وكان للدفتردار – مثله كمثل الوزراء – حصة فى كل ما يقدم للسلطان من هدايا ، وله - كالوزراء أيضاً - حصة فى الخراج وفى عوائد الأغنام .

وعند التهنئة بالعيد يعامل الدفتر دار كما يعامل الوزير فيقف له السلطان ، وكان للدولة العثمانية دفتر دار واحد ، فلما اتسعت البلاد بالفتوح احتيج إلى أكثر من دفتر دار ، وكان أكبر الدفتر دارات هو دفتر دار الروملى ، ولذلك كان يلقب بالباش دفتر دار ، وكان يليه دفتر دار الأناضول .

ثم أنشأ السلطان سليم الأول دفتردارية سماها « عرب وعجم دفتر دار لغى أى دفتر دارية العرب والعجم كانت تشرف على الشئون المالية لشرق الأناضول والشام وكان مركزها فى حلب .

وفى منتصف القرن السادس عشر فصلت الأراضى التى على الشواطئ والخاضعة لدفتر داريتى الروملى والأناضول ، وألحقت بها أيضاً مقاطعات إستانبول وأنشئت لها جميعها دفتر دارية مستقلة كانت تسمى باسم (شق ثانى) أى دفتر دارية الشق الثانى .

وكانت رواتب رؤساء هذه الدفتر داريات فى منتصف القرن السادس عشر هكذا : راتب الباش دفتردار فى الروملى مائة وستون ألف أقجة ، وراتب دفتردار الأناضول مائة وأربعون ألف أقجة وراتب دفتردار الشق الثانى مائة وثلاثون ألف أقجة ، هذا بالإضافة إلى ما كان يصرف لهم من ملابس الشتاء والصيف والخبز وأنواع العوايد . وكان الباش دفتر دار يرأس دفتر دار الأناضول ودفتردار الشق

الثانى ، ولكن كل دفتر دار كان يوقع على ظهر ما يصدر من دفترداريته من أوراق .

وفى القرن السابع عشر صار للباش دفتر دار الحق فى أن يوقع على ظهر كل الوثائق المالية التوقيع المعروف باسم (قويروقلى) أى التوقيع ذى الذيل ، وصار له الحق فى أن يكتب بيورلديات (انظرها) بالاعتمادات المالية التى يقررها الديوان ، وأن يضع عليها التوقيع ذا الذيل بشرط أن يصدق الصدر الأعظم على البيورلدى فى جزئه الأعلى ، فإن كتب الدفتردار للصدر الأعظم مباشرة أو إذا أحال عليه الصدر الأعظم بعض الأوراق وأجاب عنها الدفتردار فليس له أن يوقع عليها التوقيع ذا الذيل ، بل يجب أن يكون توقيعه ملموما وبلا ذيل .

وكان الدفتردار يذهب مع الوزراء فى أيام الثلاثاء يعرض الموضوعات المالية على السلطان ، فإن اعترض السلطان على أمر فإن الدفتردار لا يرد على السلطان ، ولكن يبلغ إجابته الصدر الأعظم ، ويتولى الصدر الأعظم عرضها على السلطان ، فإن اقتضى الأمر أن يقرأ الدفتردار تقريراً على السلطان فلابد من مقابلة الصدر الأعظم أولاً ليرى الصدر التقرير ويوافق عليه .

وفى أواخر القرن السادس عشر ١٥٧٣ قسمت دفتر دارية العرب والعجم المذكورة آنفا إلى دفترداريات محلية ، وكان استقلالها بحسب الترتيب الزمنى هكذا : دفتر دارية ديار بكر ، فدفترداريةالشام ، فدفتر دارية أرضروم ، فدفترداريةطرابلس الشام .

وفى ٩٩٢ هـ (١٥٨٤ م) انقسمت دفتر دارية الأناضول إلى دفتر دارية سيواس ودفتر دارية قرمان .

وكان يطلق على الدفترداريات التى انقسمت إليها دفترداريةالعرب والعجم

وعلى الدفترداريتين اللتين انقسمت إليهما دفترداريه الأناضول اسم دفتردرايات الكنار (والكنار كلمة فارسية معناها الحواشى والأطراف) ، وكان يقال لها أيضًا دفتر داريات الخزانة .

وكان للدفتردار فى تركيا فى القرن السابع عشر مبنى خاص هو باب الدفتردار (دفتردار قابيسى) أو (باب دفترى) ، ويضم باب الدفتردار عدداً من الأقلام على كل قلم رئيس يقال له خوجه ، يليه الخليفة ثم الكتبة ثم الشاكردية (انظر جاجرت) الذين كانوا يرشحون للكتابة بعد امتحان ، وكان الناجحون يعينون كتاباً ببيورلدى من الصدر الأعظم بناء على مذكرة من الدفتردار وفى سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) أنشئت فى تركيا وزارة للمالية ، وانتهت الدفترداريات ولكن كلمة دفتردار بقيت إلى أن ألغيت فى تركيا نهائياً سنة ١٨٤١ م .

وأما فى مصر فلم يكن مع العثمانيين عند فتح مصر من يستطيع إدارة مصر ماليًّا ولذلك عهد العثمانيون للكتبة والموظفين الذين كانوا يعملون بالمالية قبل الفتح بإدارة الأمور المالية . فعينوا على كل إقليم متحدثاً أى رئيساً ماليًّا مملوكيًّا ، وكان يرأس هؤلاء المتحدثين مسئول كبير هو ناظر الأموال ، وكان أكبر معاونيه هو (أمين شهر) : أى أمين المدينة ، وهو المشرف على الأمور المالية بمدينة القاهرة ، وقد تقرر هذا النظام فى القانون الصادر سنة ٩٣١ (١٥٢٤) ، وبقى فى جملته لم يتغير حتى نهاية القرن العاشر الهجرى وإن كان العثمانيون – مع إبقائهم على هذا النظام – قد أحلوا عدداً من الكتبة الأتراك المرسلين من إستانبول محل كبار المسئولين من المماليك ، وعندئذ حل لقبا أمين وأفندى محل لقب متحدث وحلّ لقب دفتردار محل لقب ناظر الأموال ، ثم حصل بكوات مصر على حق تعيين الدفتردار ، فكانوا يبوئون هذا المنصب أحد شجعان الجند

ورجال السياسة دون نظر فى خبرته المالية أو ولائه للباب العالى ، فلما ظهر فساد هذا النظام أعاد والى مصر مقصود باشا فى سنة ١٦٠٨ تنظيم الإدارة المالية فى مصر ، فجرد الدفتردار الذى يمثل البكوات المحليين من سلطاته ، وطور ديوان الروزنامه بحيث صار الديوان الرئيسى المسيطر على سائر الدواوين المالية الأخرى ، وصار لرئيسه مثل ما كان للدفتردار من سلطات ، وقد بقى هذا النظام زهاء قرنين بعد ذلك .

وفى الجبرتى : (فى سنة ١٢١٧) « وردت مكاتبات من الديار الرومية وفيها الخبر بعزل شريف أفندى الدفتردار وولاية خليل أفندى الرجائى المنفصل عن الدفترداية (عام أول) فحزن الناس لذلك حزناً عظيماً ؛ فإن أهل مصر لم يروا راحة من وقت دخول العثمانية إلى مصر ، بل من نحو أربعين سنة سوى هذه السنة التى باشرها . . . » ٣/٢٤٣ .

ويفهم من هذا النص أن التعيين فى الدفترداية والعزل منها كانا من اختصاص الباب العالى .

ويقول الجبرتى : « وفيه أى فى ذى القعدة سنة ١٢١٨ ألبس إبراهيم بك كتخدا رضوان خلعة وأشيع أنه قلده دفترداية مصر » ٣/٢٩٦ .

ويفهم من هذا النص أن البكوات المحليّين كانوا يعينون الدفتردار دون استشارة الباب العالى .

ويقول أيضا فى حوادث ١٢٢٠ : « وصل نحو السبعين طوطريًّا ومعهم البشارة لمحمد على باشا بوصول الأطواخ . إلى ردوس ، ووصل معهم أيضاً مراسيم بمنصب الدفتردراية لأحمد أفندى الملقب بجديد » ٣/٣٧١ .

ويفهم من هذا أن الباب العالى قد استعاد سلطته ، واستأنف تعيين الدفتردارات .

ويقول فى حوادث جمادى الآخرة ١٢٢٢ : « وفى يوم الثلاثاء ثالث عشره طلب الباشا حسين أفندى الروزنامجى فعدى عليه ببرأنبابة ، فخلع عليه خلعة الدفتردارية ، وحضر إلى داره الجديدة وهو بيت الهياتم بالقرب من قنطرة درب الجماميز ، وذهب إليه الناس يهنئونه ، وانفصل أحمد أفندى عاصم عن الدفتردارية » ٤/٦٦ .

ويفهم من هذا أن الباشا (محمد على) قد استقل ، وصار له حق التعيين والعزل فى الدفتردارية .

الدلاتيه :

فى التركية دليلر Deliler جمع دلى أى المجنون ، وكلمة دليلر التركية التى معناها المجانين تحريف لكلمة دليللر ، وهذه الكلمة الأخيرة هى الجمع التركى للكلمة العربية دليل بإضافة علامة الجمع التركية لر :

طائفة من الخيالة الخفيفة أقيمت فى الروملى فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر ؛ لتعمل فى مقدمة الجيوش العثمانية . ولما كان جنود الطلائع هؤلاء من الجسارة بحيث يحملون أنفسهم على الأعداء لا يبالون الموت يمهدوا الطريق للجيش فقد حرف اسمهم دليللر أى الأدلاء ليصبح دليلر أى المجانين . ولم يكن هؤلاء الفرسان من الترك فقط . ولكن كان منهم البشناق (نسبة إلى البوسنه) والكروات والصرب .

وكان سلاحهم الرئيسى هو السيوف القصيرة .

وكانوا يضعون على رءوسهم قلابق من جلد الضباع الرقط أو من جلد النمور أو غيرها من الوحوش ويثبتون فيها عدداً من ريش الصقور .

وكانت ملابسهم وكنابيش خيولهم من جلد الأسد والنمور والثعالب ، وأما سراويلهم فمن جلد الذئب أو الدب مع جعل الوجه المغطى بالشعر إلى الخارج .

وقد غيروا غطاء رأسهم فى القرن الثامن عشر ، فصار قلبقاً من صوف الغنم الأسود . وكانت نعالهم مدببة من أمام واسعة من خلف ، ولها رقاب تبلغ نصف الساق .

وكانوا فى أواخر أيامهم يتقاضون رواتبهم ممن يعملون فى خدمتهم من الوزراء . والأمراء ؛ إذ لم يكن لهم تيمارات ولا زعامات .

وقد أبلى هؤلاء الجنود بلاء حسناً طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ثم فسد نظامهم ؛ كما فسد نظام غيرهم من أصناف الجند فى الدولة العثمانية .

وكانوا يضطرون إذا عزل الولاة أو الوزراء المتكفلون بالإنفاق عليهم إلى ارتكاب كثير من المظالم ؛ ليجمعوا ما يتعيشون به : فربما دخلوا المنطقة من المناطق مطالبين بما كان يسمى (إيجار الأسنان) ديش كراسى فآذوا أهل المنطقة فى أرزاقهم . وفى القرن الثامن عشر تعرضت منطقتا كوتاهية وقونية لعبثهم ، ولم يكن هؤلاء الدلاة فى مرحلة اضمحلالهم يتحرجون إذا بقى شىء من طعامهم من أن يحملوه فى قلابقهم وهى أغطية رءوسهم !

وكان بعض القواد يخطئون ، فيوجهون هؤلاء الفرسان الشجعان لضرب مدفعيات العدو ، فكانوا يهزمون .

وقد انتشر هذا الصنف من الجند فى الأناضول وفى المراكز الكبرى فى

الدولة العثمانية مثل القاهرة ودمشق وحلب وبغداد .

وانتهى هذا النظام بإعلان التنظيمات وفى الجبرتى : « وأما الدلاتية الأنجاس فإنهم مستمرون على نهب البلاد وسلب الأموال » إلخ » ٣/٣٦٢ .

« واستهل شهر جمادى الثانية سنة ١٢٢٣ وفيه قطع الباشا مرتب الدلاة الأعزاب ، وأخرجهم وعزل كبيرهم الذى يسمى كردى بوالى ، وقلد ذلك مصطفى بيك . . وجعله على طائفة الدلاتية الباقين ، وضم إليه طائفة من الأتراك ألبسهم طراطير وجعلهم دلاتية » ٤/٨٤ .

« خرجوا بالمحمل إلى الحصوة خارج باب النصر ، وشقوا به من وسط المدينة وأمير الركب شخص من الدلاة ، يسمى أوزون أوغلى وفوق رأسه طرطور الدلاتية ، ومعظم الركب من عساكر الدلاة وعلى رءوسهم الطراطير السود بذاتهم المستبشعة » ٤/٢٤٥ .

الدلاة : الدلاتية

« عملوا موكب ! لخروج المحمل واستعد الناس للفرجة على عادتهم فكان عبارة عن نحو مائة حمل ، تحمل روايا الماء والقرب وعدة من طائفة الدلاة على رءوسهم طراطير سود قلابق » ٤/٢٢٨ .

« ضربوا مدافع كثيرة من القلعة ، وكذلك فى صبحها يوم السبت ، ولم يظهر لذلك سبب سوى ما يقولونه من التوهمات . . من وصول الأطواخ وعساكر دلاة برية وبحرية » ٣/٣١٦ .

الدمغة :

فى التركية تمغا وطامغة : دخلت الصيغة الأولى فى الفارسية : آلة كالخاتم من حديد أو برنز أو خشب تطبع فى رءوس المحررات الرسمية ، وتطبع محماة على أرجل الخيل ونحوها

وعربت بالطاء وفى صبح الأعشى : « وتطمغ بالذهب بطمغات عليها ألقاب سلطاننا . . ولا يطمغ على الطرة البيضاء » ٧/٢٥١ .

ثم عربت بالدال وفى الجبرتى يصف سيوفا مزركشة : « وعليها (أى على السيوف) دمغات باسم الملوك والخلفاء السابقين » ٤/٩١ .

الدونانمه :

فى التركية طونانمه وطونمّا ودونمّا والثالثة على كثرةاستعمالها غلط كما يرى سامى بك ، من المصدر التركى طونانمق بمعنى التزين ، وتستعمل كلمة طونانمه للزينة تقام فى المدن بمناسبة إحراز نصر أو مولد أمير أو ما شابه ذلك فتضاء المبانى الحكومية والدكاكين والبيوت والميادين ، ويخرج الناس للتفرج على الألعاب النارية .

وقد استعملها الجبرتى بهذا المعنى ، قال : « هذا ، والتهيؤ والأشغال والاستعداد لعمل الدونانمه على بحر النيل ببولاق ، فصنعوا صورة قلعة بأبراج وقباب وزوايا وأنصاف دوائر وخورنقات وطيقان للمدافع وطلوها وبيضوها ونقشوها بالألوان والأصباغ وصورة باب مالطة ، وكذلك صورة بستان على سفائن ، وفيه الطين مغروس به الأشجار ومحيط به درابزين مصبغ وبه دوالى

العنب وصورة عربة يجرها أفراس . . إلخ » ٤/٣١٨

وتطلق الكلمة نفسها على الأسطول البحرى (لأن السفن كانت تزين بالأنوار والأعلام ؟) وفى الجبرتى من رسالة : مولانا العزيز غازى سارى عسكر السفر البحرى المنصور حالا ودونانمه همايون أيدت سيادته السنية » ٤/١١ .

« حضر جماعة من الططر (انظرها فى بابها) . . . يبشرون بولاية السيد على باشا قبودان باشا (باشى) وعزل صالح قبودان عن رياسة الدونانمه ويذكرون أنه خرج بالدونانمة التى تسمى العمارة وصحبته عدة مراكب فرنساوية . . » ٤/٥٥ .

« فنزل الباشا إلى الإسكندرية ، وشرع فى تشهيل مراكب مساعدة للدونانمه السلطانية » ٤/٢٣١ .

ديوان أفندى :

معناها : « أفندى الديوان » كتبها الجبرتى رحمه الله بالتركية مع حذف علامة الإضافة التركية « سى » : فالأصل فيها (ديوان أفنديسى) . والديوان فى هذه العبارة هو الديوان العالى الذى عرف أيضاً بالديوان الخديوى المصرى أو الديوان الملكى (بضم الميم كما ينطقه الترك) : أى الديوان المدنى فى مقابل ديوان الجهادية الذى ينظر فى الأمور الحربية .

وفى الجبرتى : « عملوا جمعيات ببيت كتخدابيك وبيت السيد عمر النقيب واتفقوا على إرسال تلك المراسلات إلى محمد على باشا بالجبهة القبلية صحبة ديوان أفندى » ٤/٢٤ .

« وحضر ديوان أفندى بمكاتبات » ٤/٢٤ .

« فى ثالثه (أى يوم الخميس من جمادى الثانية سنة ١٢٢٥ قلد الباشا ديوان أفندى نظر مهمات الحرمين والتأهب لسفر الحجاز لمحاربة الوهابية » ٤/١٢٦ .

وفى ١٢٧٥ هـ ولى سعيدٌ باشا – إسماعيل تيمور باشا (الكبير) رياسة ديوانه فصار إسماعيل تيمور هو ديوان أفندى : أى أفندى الديوان ؛ وهنأه شاعر الأسرة السعيدية الشيخ مصطفى سلامة البخارى بقصيدة مطلعها :

سعود الدهر جاء بكل قصد ووافى بالمنى من غير وعد

ثم قال فى بيت التاريخ :

سما إسماعيل بك تيمور فرداً لرتبة ازدهى ديوان أفندى

تاريخ الأسرة التيمورية بقلم أحمد تيمور باشا ص ٨٠ ، والكتاب ملحق بكتاب (لعب العرب) القاهرة ١٣٦٧ - ١٩٤٨ .

الدويدار :

والدوادار والدواتدار والدويتدار والدوالدار باللام (ذكرها أوزون جارشيلى ولم يعزها إلى أى مصدر) .

من الكلمة العربية دواة ومن اللاحقة الفارسية (دار) بمعنى الصاحب والقيم :

صاحب الدواة :

وظيفة أنشأها السلاجقة فيما يظن : ففى النجوم الزاهرة : « وأول من أحدث هذه الوظيفة ملوك السلاجقة » ٧/١٨٥ ، يقول تاج الدين عبد الوهاب السبكى ت ٧٧١ : «وكان الدواداريسمى فى الزمان القديم الحاجب » ! « معيد النعم ص ٢٥ » ولقد كانت الدواة عند السلاجقة من

علامات الوزارة ، وتعرف كما نقل أوزون جارشيلى عن ابن بيبى باسم « دوات وزارت » أو « دوات حكم » أو « دوات زرين » أى دواة الوزارة أو دواة الحكم أو الدواة الذهبية يضعها الدوادار أمام الوزير يوم الديوان : أى يوم المجلس . وكانت الخلعة والتاج (كلاه) من علامات الوزارة أيضاً عند السلاجقة .

وفى دولة الأيلخانيين كانت الدواة من علامات الوزارة ، وكانت تسمى عندهم : « دوات طلا » أى الدواة الذهبية ، وكان يُعطاها الوزير يوم تبوئه منصبه مع علامات أخرى منها : الحزام المرصع والطبل والنقارة والبيرق . . إلخ .

وكانت الدوادارية فى دولة المماليك وظيفة صغيرة ، يقول ابن تغرى بردى : « وأما الدوادارية فكانت وظيفة سافلة ، كان الذى يليها أولا غير جندى ، وكانت نوعاً من أنواع المباشرة » ٧/١٨٥ .

ولكن هذه الوظيفة عظمت فى منتصف القرن الرابع عشر ، فبعد أن كان يليها أمراء العشرات أو الطبلخانات – وليها أمراء الألوف أى أمراء الدرجة الأولى ؛ وكان ذلك فى عهد الناصر حسن فى فترتى حكمه من ١٣٤٧ م إلى ١٣٥١ ثم من ١٣٥٤ إلى ١٣٦١ . وفى عهد الملك الأشرف ناصر الدين شعبان الثانى ١٣٦٣ - ١٣٧٧) ولى أقبغا الدوادارية ، فعظم شأنها حتى صارت كنيابة السلطنة ، وفى عهود برقوق ١٣٨٢ - ١٣٨٩ وناصر الدين فرج بن برقوق (١٣٩٩ – ١٤٠٥) والملك المؤيد ١٤١٢ – ١٤٢١ ازداد المنصب خطورة ، وخاصة حين وليه يشبك (من كلمتين : ياش بك أى عمّرو بك بسكون الميم) فى أيام الناصر فرج فقد كان الدوادارية يشرفون على البريد والمالية وعلى العزل

والنصب والقضاء .

وباتساع اختصاصات الدوادار كثر عدد الدوادارية حتى بلغ فى بعض الفترات عشرة ، وعندئذ عرف أكبرهم باسم الدوادار الكبير ، ثم ظهرت وظيفة الدوادار الثانى ، وفى التبرالسبوك : « . . ورجع وهو راكب بغلة لكاتب السرببابه البيض وطيلسانه ومعه الدوادار الكبير والثانى . . إلخ » ص ١١٥ . ، وفى المصدر نفسه : « وفى يوم الإثنين سابع عشره برز الدوادار الثانى تمربغا بالمحمل إلى بركة الحاج » (ص ٣٢٤) .

ثم ظهرت وظيفة الدوادار الثالث لنقل الرسائل بين السلطان والمماليك .

وأصل اختصاص الدوادار تصدير الرسائل والأوامر إلى المرسل إليهم ، وعرض المناشير والقصص والملتمسات ليوقعها السلطان . ولقد كان الدوادار يتسلم هو والجاندار وكاتب السر البريد الوارد ، ثم يعرضه الدوادار على السلطان .

وكان الدوادار يشاور السلطان فيمن يؤذن له بدخول القصر ، فإن كان من يؤذن له بالمقابلة غير واقف على قواعد التشريفة فإن الدوادار يلقنه القواعد قبل المثول بين يدى السلطان .

وقد عرف هذا المنصب فى الدولة العثمانية ، ولكن الدوادار فى الإدارة العثمانية كان بمثابة رئيس للكتاب . ولقد كان فى الديوان الهمايونى قلم يسمى « دويتدار ديوان همايون » ويعمل به ثلاثة من الدويتدارية وكان من بين (خدمه باب أصفى) أى موظفى باب الصدر الأعظم وهو منسوب هنا إلى أصف بن برخيا وزير سليمان عليه السلام ، دويتدار ، وكان للنشانجى دويتدار ، وكان فى الدفترداية دويتدار يعرف بدويتدار المالية يعرض الأوراق

على الدفتردار للتوقيع .

وفى أيام محمد على كان لفظ الدوادار الذى استعمله رجالات دواوين الإنشاء فى العصر المملوكى قد بطل استعماله ، وحل محله اللفظ العثمانى دويتدار بقلب الدال الأخيرة تاء فى التلفظ هكذا Divittar

وفى وثائق المعية السنية : «وترسلوها إلى طرف دويتدارنا» السجل الأول من ديوان المعية السنية . جبران مسعد ولويس حليم وفؤاد سليمان ص ١٤٢ .

استعمل الجبرتى اللفظ العثمانى مع حذف التاء :

« ولم يزل سائراً إلى أن وصل إلى قلعة نخل . فانحاز إلى القلعة ، وجمع الدويدار وكتخدا الحج والسدادرة وسلمهم الحجاج والمحمل . . إلخ » ١/٢٥٤ .